

من وزير المالية
إلى

07-12-2015

N°2938

الموضوع : حول أحكام الفصلين 4 و 5 من القانون عدد 62 لسنة 1988 بتاريخ 2 جوان 1988 المتعلق بمراجعة نظام المعلوم على الإستهلاك.

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 16 نوفمبر 2015.

وبعد،

تضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه طبقا لأحكام الفقرة 2 من الفصل 4 من القانون عدد 62 لسنة 1988 بتاريخ 2 جوان 1988 المتعلق بمراجعة نظام المعلوم على الإستهلاك يتعين على تجار الجملة للمشروبات الكحولية والخمور والجمعة فوترة المعلوم على الإستهلاك على حالته وطلبتكم معرفة هل يتعين على تجار الجملة في المنتجات المذكورة التصريح شهريا بالمعلوم على الإستهلاك وطرحه أم الإكتفاء بالتنصيص ضمن فواتير البيع على مبلغ المعلوم الذي تحملوه عند الإقتناء.

كما تسألتم هل أن شركة تجارة بالتفصيل خاضعة جزئيا للآداء على القيمة المضافة مطالبة بإعادة فوترة المعلوم على الإستهلاك على حالته فيما يتعلق ببيوعاتها الخاضعة للمعلوم على الإستهلاك طبقا لأحكام الفقرة 4 من الفصل 5 من القانون عدد 62 لسنة 1988.

جوابا يشرفني إعلامكم بما يلي:

1. فيما يتعلق بالمعلوم على الإستهلاك الموظف على أرباب المخازن وتجار الجملة للمشروبات الكحولية والخمور والجمعة

يخضع للمعلوم على الإستهلاك أرباب المخازن وتجار الجملة للمشروبات الكحولية والخمور والجمعة طبقا لأحكام الفصل 2 من القانون عدد 62 لسنة 1988 بتاريخ 2 جوان 1988 المتعلق بمراجعة نظام المعلوم على الإستهلاك.

وعلى هذا الأساس يتعين على أرباب المخازن وتجار الجملة للمشروبات الكحولية والخمور والجمعة التصريح بالمعلوم على الإستهلاك وطرحه طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 5 من القانون عدد 62 لسنة 1988.

كما أن المعلوم على الإستهلاك المطبق على المشروبات الكحولية والخمور والجمعة ليس له تأثير على حساب قيمة ربح أرباب المخازن وتجار الجملة للمنتجات المذكورة، ويحال إلى حرفائهم بنفس المبلغ الذي وظف عليها.

مع العلم وأنه في صورة وجود علاقة تبعية بين صانعي ومعيني المشروبات الكحولية والخمور وأرباب المخازن وتجار الجملة للمنتجات المذكورة على معنى الفقرة II من الفصل 2 من مجلة الأداء على القيمة المضافة فإن المعلوم على الإستهلاك يحتسب في الحالات التي يحدّد فيها المعلوم حسب نسبة على القيمة على أساس ثمن البيع المتداول من قبل أرباب المخازن وتجار الجملة للمشروبات الكحولية والخمور.

2. فيما يتعلق بفوترة المعلوم على الإستهلاك من قبل تجار التفصيل الخاضعين للأداء على القيمة المضافة

يطالب تجار التفصيل الخاضعين جزئياً أو كلياً للأداء على القيمة المضافة والمروجين لمنتجات خاضعة للمعلوم على الإستهلاك بالتنصيص في الفواتير لفائدة حرفائهم على نفس المعلوم على الإستهلاك الذي تحملته المنتوجات المذكورة عند إقتنائها.

وتقبلوا، سيدي فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسّلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للتدبير
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد المصالي